



رؤية منظمة العمل العربية
الورقة الثانية
حول
الأزمة الروسية – الأوكرانية:
قضايا ملحة أمام "منظمة العمل العربية"

الأزمة الروسية – الأوكرانية: قضايا ملحة أمام "منظمة العمل العربية"

مقدمة

تداولت الأعلام العربية فى الفترة الأخيرة كثيراً من الأخبار والآراء حول تطورات الأزمة الروسية-الأوكرانية وانعكاساتها الحالية والمحتملة على المنطقة العربية فى مجالات كثيرة.

ولا شك أن بين هذه النتائج، ومن أهمها، ما يتعلق بواقع ومستقبل المنطقة العربية، بواقع ومستقبل العمل العربي المشترك عموماً، وفى الجانب الاقتصادي – الاجتماعي منه خصوصاً.

ويبرز فى هذا المجال النشاط المتنوع لمنظمة العمل العربية، نظراً لما يشتمل عليه هذا النشاط من أبعاد مهمة فى مجال التشغيل والبطالة، وما يتصل بهذا المجال من قضايا تتصل بأدوار أطراف الإنتاج العربية من الحكومات وأرباب العمل والمشتغلين أو العمال. ونظراً لما تتمتع به هذه الأبعاد من أولوية، كما هو الحال بالنسبة لبطالة الشباب، والسياسات الاجتماعية للحكومات فى ميدان الحماية وشبكات الأمان الاجتماعي، ودور المنظمات الاجتماعية والأهلية ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية من أجل الوقاية من الأزمات و علاج آثار الأحداث الفجائية كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها- نظراً لكل ذلك، يصبح من المهم استقصاء الآثار الحائلة والمحتملة للأزمة الراهنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، التى انطلقت من التطور الدراماتيكي الأخير فى العلاقات الروسية - الأوكرانية، وما يتصل بها من تطور مناظر فى العلاقات الغربية – الروسية، بل وفى العلاقات الدولية عموماً .

أهم القضايا

تؤثر الأحداث الدولية الجارية، على الاقتصاد العربي، وعلى قضايا التشغيل والبطالة، بوتيرة عالية، بالنظر إلى خصوصية الوضع العربى المتمثل إلى حد كبير فى

الارتباط القوى بالوضع الاقتصادي والسياسي العالمي. ونشير هنا بصفة خاصة إلى أهمية قطاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، من حيث الارتباط القوى بأوضاع السوق الدولية، سواء بالنسبة لمجموعة الدول العربية المنتجة للنفط والغاز أو مجموعة الدول المستوردة، ودع عنك البلدان الأقل نمواً والمتلقية للعون العربي والخارجي، والبلدان ذات الوضع الحرج وفي مقدمتها فلسطين.

وفيما يلي نقدم رصداً موجزاً لأهم القضايا المتصلة بتطورات الأوضاع الراهنة، فيما يخص انشغالات منظمة العمل العربية بالذات:

1. توقع المزيد من شح الموارد المالية على الصعيد العربي والعالمي والموجهة لتلبية احتياجات المنطقة العربية في المجال الاقتصادي، سواء منها الاحتياجات الجارية أم الاستثمارية، ومتطلبات تقديم العون اللازم للدول العربية المستقبلية للموارد المالية الخارجية، سواء من أسواق المال العالمية، أو من المانحين الدوليين، والمنظمات المالية الدولية، ومن (بلدان اليُسر) العربية وخاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي.
2. ارتفاع تكلفة واردات الطاقة (النفط والغاز) بالنسبة للدول العربية المستوردة، خاصة بعد وصول أسعار النفط والغاز إلى مستويات قياسية مؤخراً، رغم تذبذبها حسب تطورات الأحداث.
3. ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الغذائية، بل وشحها في السوق الدولية أصلاً، حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب والقمح في المنطقة العربية مثلاً إلى ما لا يزيد عن 37% تقريباً، وفي السكر 45%، والزيوت 51%. وتستأثر البلدان العربية بأكثر من ثلث الواردات العالمية من السلع الرئيسية كالحبوب، حيث تعتبر المستورد الأول للحبوب والمواد الغذائية على المستوى العالمي.
4. ارتفاع معدلات (الفقر) المطلقة والنسبية، وحدّة الفقر أو شدّته في العديد من البلدان العربية.. ولا ننسى هنا أن عدد الفقراء في المنطقة العربية يصل إلى أكثر من 115 مليون نسمة أي حوالي ربع السكان العرب الذين يبلغ تعدادهم أكثر من 431 مليون نسمة (بنسبة 5.5% من سكان العالم).
5. وولفت النظر هنا ارتفاع تكلفة الواردات الطاقوية والغذائية للدول العربية، ووصولها إلى مستويات بالغة الارتفاع، في ظرف دولي وعربي معقد. ذلك يجعل

- من الصعوبة بمكان بالنسبة للحكومات العربية، الاستمرار في التكفل بدعم أسعار السلع والخدمات الأساسية كما كان عليه الحال في الفترات السابقة على الأزمة.
6. **إن شح الموارد المالية الدولية والمحلية الموجهة للأغراض التنموية، الاستثمارية والجارية على السواء، يجعل من الصعب على الحكومات العربية، التكفل بنفقات برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، مما يزيد من تعقيد مشكلة الفقر - اتساعاً وعمقاً - على نحو ما أشرنا إليه آنفاً.**
7. **يزيد من تعقيد مشكلة شح الموارد، أن تزايد أعباء الإعالة وتكاليف المعيشة للأفراد والجماعات، يخفض مستوى (الدخل المتاح للإنفاق) أو (الدخل القابل للتصرف) للعائلات في الوطن العربي، وتقل الحصيلة من الضرائب والإيرادات العامة، مما يغلّ أيدي السلطات العامة، بالتالي، في مجال "الإنفاق الاجتماعي".**
8. **أضف إلى ذلك أن تزايد أعباء التسليح والإنفاق على الأغراض العسكرية، بفعل التطورات الجارية دولياً وعربياً، يقلل من الموارد الموجهة لتغطية عجز الموازنات العامة المتزايد، بفعل ضرورة مواجهة نفقات الطوارئ وغيرها، بما فيها نفقات التكفل بأحوال الفئات محدودة الدخل، بما في ذلك ما يتعلق خاصة بعجز الغذاء، بل و(الجوع).**
9. **إن انكماش قاعدة الإيرادات العامة، لاسيما الضريبية منها، في البلدان العربية، وخاصة في (البلدان غير المنتجة للنفط والغاز، يقلل من مستويات الإنفاق العام الموجه للحماية من مخاطر تلوث البيئة والتغير المناخي.**
10. **تفيد توقعات المصادر الدولية المعنية، بما فيها (صندوق النقد الدولي) و (البنك الدولي) بأنه من المرجح انخفاض معدلات النمو المتوقع في الدول المتقدمة والنامية بما يتراوح بين 0.5% و1% وأكثر. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تصاعد الموجات التضخمية للأسعار، ويزيد من "فجوة الموارد" ومن الآثار الاجتماعية السلبية بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع. يصدق ذلك ليس فقط على المستوى العربي وفي عموم البلاد النامية، وإنما أيضاً على مستوى العالم المتقدم اقتصادياً، بما فيه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.**
11. **فيما يتصل بالنطاق المحدد لنشاط منظمة العمل العربية، فإن من الممكن توقع انخفاض مستوى الاستثمار الإنتاجي للمشروعات، وبالتالي خفض مستوى الطاقة الإنتاجية والتشغيلية، ومن ثم يمكن أن نتصور اتساع نطاق (نقص التشغيل)**

وتزايد معدلات البطالة، بما في ذلك بطالة الشباب والمرأة، ويفاقم من الأعباء الملقة على (الفقراء المتعطلين) بوجه خاص.

12. من المتوقع والمتصور، تبعاً لما سبق، انخفاض مستويات الإيرادات والأرباح للمشروعات، مما يجعل من المتصور والمتوقع أيضاً، الضغط على مستويات الأجور السائدة، إن لم يكن في صورة انخفاض الأجور الإسمية أو النقدية، فليكن في صورة انخفاض الأجور والدخول (الحقيقية) بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار وتساعد التضخم، بأنواعه كافة، من التضخم (الجامح) إلى (الزاحف) و (المكبوت) كما يقول الاقتصاديون المتخصصون.

ونشير هنا إلى أن تصاعد الموجات التضخمية في البلدان العربية لا يرتبط فقط باختلالات هيكل الإنتاج، ومن ثم قصور الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي، ولكن أيضاً بما يسمى (التضخم المستورد) نظراً للاعتماد على استيراد الغذاء والطاقة والسلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية من الآلات والمعدات الإنتاجية، وبمستويات مرتفعة نسبياً لهذا الاعتماد، وفق المقارنات الدولية.

آفاق مستقبلية

نظراً لحالة الغموض والضبابية التي تغلف أوضاع الأزمة الروسية - الأوكرانية حالياً، في محيطها الدولي والإقليمي، فإن من الصعوبة بمكان وضع خطوط يقينية للرؤية المستقبلية، ليس في الأجل المتوسط أو الطويل فقط، ولكن ربما في الأجل القصير أيضاً.

ولكن عموماً، ويمكن وضع ثلاثة (سيناريوهات) للفترة القادمة:

السيناريو الأول

سيناريو معتدل يميل بالتطورات إلى الاستقرار عند المستوى (قبل الحرج). وبالتالي يمكن التعامل معه بشيء من الهدوء الحذر. ولا يتوقع في ضوء هذا السيناريو حدوث تغيرات جذرية في الاقتصاديات الدولية، بما في ذلك مستويات أسعار الطاقة والغذاء على وجه الخصوص. ومن ثم يمكن القول بإمكان إعادة الإمساك بزمام الأمور من

جانب الحكومات دون أن يفلت هذا الزمام من أيديها، برغم صعوبة ذلك على الصعيد المتعلق بمعدلات النمو المتوقع، وبالمالية العامة، والإيرادات والنفقات العامة بالتالي.

وهنا يمكن تصور حدوث نوع من **إعادة الضبط** Readjustment من قِبَل الدول العربية، دون الحاجة إلى إحداث انفلات فجائية قوية في ميزان الإنفاق العام والإيرادات العامة من المصادر المحلية والخارجية.

هذا السيناريو (غير التشاؤمي) قابل للتحقيق، على عكس ما يروج له الكثير من المحليين، والذين لا يجدون في الأفق غير الظلمة المطبقة.

السيناريو الثاني (تفاؤلي)

هذا السيناريو لا يرى ما يدعو إلى القلق على كل حال، وأن التغييرات الحالية سرعان ما سوف تنقشع عن عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وإن كان ذلك بطيء الحدوث نسبياً.

ونرى ألا نركن إلى ما يثيره هذا السيناريو من تفاؤل (غير حقيقي إلى حد ما)، وأن يتم النظر بعين بصيرة أو (تفاؤل حذر) على كل حال.

السيناريو الثالث (تشاؤمي)

يتوقع هذا السيناريو أسوأ الأمور في الفترة القادمة، قريبة أو بعيدة. وهنا لا يجب عدم الإفراط في التشاؤم، وإنما العمل بدأب ولكن بغير هلع. ونرى أننا أقرب إلى تحبيذ السيناريو الأول إذا كان لنا أن نختار بين السيناريوهات البديلة الثلاثة.

خطوط العمل في الفترة القادمة

في ضوء ما سبق، يمكن إعداد تصور أولي لخطوط العمل التالية، كتوجهات عامة لنشاط منظمة العمل العربية:

أولاً : الخروج بدروس من الأزمة الراهنة من حيث ضرورة العمل على **إعادة ضبط** هيكل الإنتاج المحلي والاستيراد، والتمويل الخارجي، في الدول العربية، عن طريق تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات على المستويين القطري والعربي العام. وخاصة

من حيث تقليل درجة (الانكشاف الخارجي) وزيادة درجة الأمن الغذائي والطاقوي والمالي.

ثانياً : العمل على تفعيل العمل العربي المشترك ومنظّماته، بما في ذلك **منظمة العمل العربية**، بغرض تحقيق المزيد من التنسيق الهادف إلى تحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف. ونرى أن تدعو منظمة العمل العربية إلى عقد لقاءات مشتركة في الإطار الجامع للعمل العربي المشترك، من أجل التوافق على حد أدنى مشترك في المجال الاقتصادي-الاجتماعي، بين أطراف الإنتاج الثلاثة، دون إبطاء.

ثالثاً : ضرورة أن تدعو **منظمة العمل العربية** إلى عقد جولات للحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، في كل بلد عربي على حدة، لوضع (جدول أعمال) لمواجهة كل الاحتمالات، بما فيها الأسوأ، في مجال بيئة التشغيل، خاصة فيما يتصل بأوضاع العاملين والفقراء المشتغلين عموماً، وأوضاع الشباب والمرأة خصوصاً.

رابعاً : أن تدعو **منظمة العمل العربية** إلى التعجيل بالدعوة إلى عقد جولات متكررة لأطراف الإنتاج الثلاثة بشكل جماعي، على المستوى العربي، من أجل المواجهة متعددة الأطراف للمشكلات القائمة والمتوقعة في ميدان التشغيل والبطالة والأجور والحماية الاجتماعية والتعاون العربي والدولي على هذا الصعيد.

وقد يكون من المناسب أن تتبنى منظمة العمل العربية مبادرة عربية للحوار من أجل التوصل إلى قواسم عربية مشتركة في مجال التشغيل والبطالة من مختلف الجوانب، وهذا ما درجت عليه بالفعل في أوقات عديدة لتحقيق الرسالة المرجوة منها، وذلك باعتبارها إحدى المنظمات الرئيسية الفاعلة في ميدان العمل العربي المشترك.